اقتصاد

تعافي بورصة طهران بعد خسائر حادة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بدأت بورصة طهران، الاثنين، تتعافى بعد يومين من الخسائر الحادة لتسجل ارتفاعاً في أسعار الأسهم، وتغلق تعاملاتها بزيادة 10 آلاف و140 نقطة. وكان نزيف بورصة طهران قد بدأ يوم السبت، بخسارة 54 ألف نقطة، ثم استمر الأحد لتسجل هبوطاً جديداً أكثر من 11 ألف نقطة، بعد الهجمات الإيرانية رداً على استهداف إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق، والذي أدى لمقتل عدد من الأشخاص، أبرزهم الجنرال محمد رضا زاهدي. لكن ما ساهم في تسجيل خسارة يوم الأحد أقل من السبت، هو تراجع احتمالات وقوع حرب من جراء الرد الإيراني، فضلاً عن إجراءات اتخذتها سلطات البورصة للحد من نطاق تذبذب الأسعار. وبعدما تراجع سعر صرف الدولار الأميركي الأحد، إثر تراجع احتمالات الرد الإسرائيلي، زاد السعر من 645 ألف ريال إلى 670 ألف ريال. في هذه الأثناء، أعلن عضو مجلس إدارة مطار «مهر أباد» في طهران، إبراهيم مرادي، الاثنين، إلغاء جميع القيود المفروضة على رحلات الطيران بين هذا المطار وبقية المطارات الإيرانية. وكان الطيران المدني الإيراني قد ألغى الرحلات في كثير من مطارات البلاد حتى السادسة صباحاً من الاثنين. وشمل الإجراء رحلات مطار «الإمام الخميني» الدولي بطهران، فضلاً عن مطار مهر أباد، إلى جانب مطارات أخرى في أصفهان وشيراز وبوشهر وسنندج وإيلام وكرمان وغربي البلاد. إلى ذلك، قال الخبير الاقتصادي الإيراني، محمد جندقي، الاثنين، لـ«العربي الجديد» إن تراجع مؤشرات اقتصادية إيرانية خلال اليومين الماضيين، كان نابعاً عن «عوامل سياسية وليست اقتصادية»، مضيفاً أن التوترات السياسية والأمنية «من الطبيعي أن يكون لها مفعول اقتصادي، لكن هذا التأثير مرحلي ومؤقت وقصير المدى».

وأوضح أن التوترات إن توقفت هنا ولم تستمر فتأثيرها على الاقتصاد الإيراني «يبقى مؤقتاً وعابراً»، متوقعاً فرض الولايات المتحدة عقوبات على بلاده، كخيار بديل، قائلاً إنها أكدت أنها لن تشارك في أي حرب مع إيران، ودعت إسرائيل إلى عدم القيام بالرد. وأشار إلى تصريحات الرئيس الأميركي، جو بايدن، بشأن بحث السبل الدبلوماسية للرد على إيران، مضيفاً أن الرد الدبلوماسي يمكن أن يشمل أي إجراء. وتعقيباً على أنباء بشأن توجّه أميركا ودول غربية إلى فرض عقوبات على إيران، رداً على الهجمات، دعاها المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، الاثنين، إلى عدم اتخاذ «إجراءات غير منطقية». ويعتزم مجلس النواب الأميركي التصويت على مجموعة من العقوبات على إيران، بعد الهجوم الذي شنّته على إسرائيل ليل السبت - الأحد، وفق موقع أكسيوس الأميركي، الاثنين. كما يضغط كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الرئيس جو بايدن لاتخاذ موقف متشدّد من إيران. وقال موقع أكسيوس إنه من المقرّر أن يجتمع الجمهوريون في مجلس النواب، مساء الاثنين، قبل التصويت الأول هذا الأسبوع عمّا يتعلّق بالهجوم الإيراني الأخير على إسرائيل، والتمويل التكميلي الدفاعي. وتفرض مشاريع القوانين هذه على الولايات المتحدة «التنفيذ الكامل» للعقوبات على إيران، والتأكد من عدم الالتفاف عليها، وتقييد الواردات والمعاملات الإيرانية بين إيران والمؤسسات المالية الأميركية، وفرض عقوبات على الشركات الصينية التي تشتري النفط من إيران.

دعم أميركي سخي لـ«سامسونغ»

أعلنت الحكومة الأميركية، أمس، عن خطة لمنح شركة سامسونغ للإلكترونيات الكورية الجنوبية ما يصل إلى 6,4 مليارات دولار لدعم استثمار الشركة في صناعة الرقائق (أشباه الموصلات) في ولاية تكساس، حيث تسعى واشنطن جاهدة لتعزيز الإنتاج المحلي لأشباه الموصلات.

وقالت وزارة التجارة الأميركية، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية، إنها توصلت إلى اتفاق مبدئي مع «سامسونغ» لتقديم المنح بموجب قانون الرقائق والعلوم. ويخصص القانون 39 مليار دولار من الحوافز لتشجيع شركات الرقائق على بناء وتوسيع وتحديث منشآت أشباه الموصلات في الولايات المتحدة، وتخطط وزارة التجارة الأميركية لاستثمار حوالى 28 مليار دولار من الإجمالي في شركات تصنيع الرقائق الرائدة، مثل «سامسونغ».

يصل الدعم إلى 6,4 مليارات دولار (جونغ يونغ جي/فرانس برس)

أخبار مختصرة

«تسلا» تعتزم تسريح 10% من الموظفين

تعتزم شركة تسلا الأميركية لصناعة السيارات تسريح أكثر من 10% من قوتها العاملة، وفق ما نقلته وكالة رويترز، أمس، عن تقرير في نشرة «إلكتريك» المعنية بالتكنولوجيا.

وطلبت «تسلا» من المديرين، في مذكرة داخلية، تحديد أعضاء الفريق المهمين. وأضاف التقرير أن الشركة خفضت أيضاً الإنتاج في مصنع «Gigafactory Shanghalw» في الصين. وكان لدى أكبر شركة لصناعة السيارات الكهربائية في العالم من حيث القيمة السوقية، 140 ألفاً و473 موظفاً على مستوى العالم اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2023، وفقاً لأحدث تقرير سنوي لها. وحسب «رويترز»، ستؤثر التخفيضات المبلغ عنها على حوالي 15 ألف عامل.

انخفاض أسعار السلع الرأسمالية في الصين

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء الصينية، تراجع أسعار معظم السلع الرأسمالية في الصين خلال الفترة من أواخر مارس/آذار الماضي إلى أوائل إبريل/نيسان الجاري.

وقالت الهيئة إن من بين 50 سلعة رئيسية تراقبها الحكومة، مصنفة ضمن تسع مجموعات وتشمل أنابيب الصلب غير الملحومة والبنزين والفحم والأسمدة، سجلت 26 سلعة أسعاراً أقل خلال الفترة المذكورة، بينما شهدت 20 سلعة ارتفاعاً في الأسعار، وظلّت أربع سلع دون تغيير. وتستند الأرقام، التي تصدر كل 10 أيام، إلى مسح يشمل ما يقرب من 2000 تاجر جملة وموزع في 31 منطقة على مستوى المقاطعات في جميع أنحاء البلاد، وفق ما نقلته وكالة شينخوا الصينية، أمس.

نمو مبيعات التجزئة في أميركا

نمت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بوتيرة فاقت التوقعات خلال الشهر الماضي، الامر الذي يشير إلى قوة الإنفاق الاستهلاكي خلال الربع الاول من العام. وحسب بيانات وزارة التجارة الصادرة، أمس، ارتفعت مبيعات التجزئة وخدمات الطعام بنسبة 4% على اساس سنوي في مارس/آذار، فيما زادت المبيعات الاساسية التي يُستثنى منها المركبات وقطع الغيار بنسبة 4,3%.

وعلى الصعيد الشهري، زادت مبيعات التجزئة بنسبة 0,7% مقارنة مع نمو قدره 0,9% في قراءة فبراير/شباط المعدلة. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ارتفعت المبيعات بنسبة 2,1% مقارنة بالفترة المناظرة من 2023.

عودة انقطاع الكهرباء في مصر بعد إجازة الفطر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعادت الشركة القابضة للكهرباء في مصر، الاثنين، تطبيق نظام تخفيف الأحمال الكهربائية مجدداً في 24 محافظة من أصل 27، بعد قرار الحكومة وقف قطع الكهرباء عن المنازل والمحال التجارية، بصورة مؤقتة، خلال شهر رمضان وعطلة عيد الفطر. وعانى المصريون عودة انقطاع التيار الكهربائي لمدة تراوح بين ساعة وساعتين، بحسب جدول تخفيف الأحمال في كل منطقة، بداية من الساعة الحادية عشرة صباحاً وإلى الخامسة مساءً، مع ترجيح زيادة فترة الانقطاع تدريجياً على مدار اليوم مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، وصولاً إلى أربع ساعات يومياً بحلول شهر يوليو/ تموز المقبل. ووجهت النائبة في مجلس النواب آمال عبد الحميد طلباً عاجلاً إلى رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير الكهرباء محمد شاكر، ووزير البترول طارق الملا، بشأن الأسباب التي دعت الحكومة إلى عودة العمل من جديد بخطة تخفيف أحمال الكهرباء. وقالت عبد الحميد في طلبها إن عودة العمل بخطة تخفيف الأحمال تتزامن مع استعدادات التلاميذ والطلاب في مختلف المراحل التعليمية لامتحانات نهاية العام، فضلاً عن التأثير السلبي لانقطاع الكهرباء على قطاعات هامة سواء إدارية أو تجارية أو صناعية. وأضافت أن فصل الصيف قد يشهد تسجيل درجات حرارة مرتفعة للغاية، ما يعني احتمال انقطاع التيار عن المواطنين لأكثر من ساعتين في اليوم بسبب زيادة الاستهلاك، متسائلة عن خطة الدولة بشأن موعد الانتهاء من هذه الأزمة، وحقيقة ما يتداول في بعض وسائل الإعلام عن حجم كميات الغاز المسال المستوردة من الخارج، وإجمالي المبالغ المدفوعة فيها من الحكومة. وتواجه مصر أزمة في إنتاج الغاز إثر تراجع الإنتاج في حقل ظهر بسبب مشكلات متعلقة بتسرب المياه في الحقل، في وقت يرتفع فيه الطلب على استهلاك الكهرباء، ما أثر سلباً على حجم صادرات البلاد من الغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية، ودفعها إلى استيراد شحنات من الغاز المسال. ومنذ منتصف يوليو/ تموز من عام 2023، تنقطع الكهرباء عن المواطنين بصفة منتظمة يومياً في مصر، بحجة تراجع إمدادات الغاز الطبيعي المستخدم في محطات توليد الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود عالمياً، علماً أن الحكومة أقرت زيادة رسمية على أسعار الكهرباء المنزلية لجميع شرائح الاستهلاك بنسبة تزيد على 20 في المائة، اعتباراً من فاتورة يناير/ كانون الثاني الماضي، تحت ذريعة تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار.

الفلاح الفصيح والصندوق وبيع الأصول

مصطفى عبد السلام

«تشتري غيط تجوع سنتين، وبعدها تشبع العمر كله، تبيع غيط تشبع سنتين، وبعدها تجوع العمر كله». لا أعرف من نحت هذه العبارة الرائعة والكلمات الدقيقة التي تعبر بدقة عن واقعنا الحالي، والعبارة تعني ببساطة أن من يفرط في أصوله وممتلكاته سواء أراضٍ زراعية أو عقارات وذهب وفضة وغيرها ويبيعها للغير، سيندم على ذلك في وقت لاحق وربما يعض أصابعه كثيراً عندما يكتشف أنه أختار الحل السهل الذي يحقق له عوائد وسيولة سريعة. صحيح أن البائع سيصبح غنياً أو مقتدراً مالياً بعض الوقت بحسب حصيلة البيع ونفقاته سواء الثابتة أو المتغيرة والمديونيات المستحقة عليه، لكنه في وقت لاحق لن يجد مصدر رزق أو أصلاً يعتمد عليه سواء كانت أراضي أو حتى وديعة وأسهماً، وأنه سيلجأ في وقت لاحق طال أم قصر إما إلى الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية، وهذه لها شروطها المشددة حفاظاً على أموالها، وإما العمل لدى آخرين، وهنا وبعد أن كان الشخص صاحب أصول وأملاك وسيولة نقدية في البنوك ومن الأغنياء أو متوسطي الحال، بات أجيراً يعمل بالأجرة واليومية لدى الغير سواء دولة أو مؤسسة أوشركة. شخصياً بحثت عن أصل تلك العبارة ومن قالها وفي أي سياق، فلم أعثر على شي مدقق، سوى أنها منسوبة إلى «الفلاح المصري الفصيح شأن كثير من العبارات التي نسمعها دوماً في حياتنا اليومية، أو جاءت ضمن الأمثال الشعبية التي يرددها المصريون في مناسبات عدة. ورغم ذلك لا أجد استحضاراً أفضل لهذا المثل أو العبارة المنحوتة بدقة إلا هذه الأيام، فالعبارة تعبر بدقة عن العلاقة بين ثلاثة أطراف رئيسية، صندوق النقد الدولي وغيره من الدائنين، والمواطن، والحكومة أو الدولة. ولنبدأ بالطرف الأخير، فالدولة تمتلك أصولاً ضخمة، حصيلة إيرادات تلك الأصول ومعها الرسوم العامة من ضرائب وجمارك وأنشطة اقتصادية مثل الصادرات والسياحة وتحويلات المغتربين وغيرها تكفي لتمويل النفقات العامة والمصروفات من أجور ورواتب واستثمارات وتطوير الخدمات وتمويل المشروعات الجديدة وغيرها في حال إذا ما أحسن إدارتها وتنميتها وتعظيم العائد عليها بصورة متواصلة وإبعاد شبح الفساد عنها، حتى إذا ما مرت الدولة بأزمة مالية طارئة فإن تراكم الثروات وحصيلة الضرائب المتزايدة يوماً بعد يوم قد تكفي لتغطية تلك الفجوة. ما الحل إذن؟ التوقف عن بيع أصول الدولة وسماع نصيحة الفلاح الفصيح حتى لو وصل الأمر إلى ارتداء حزام التقشف، المهم هو أن تكون البداية من الحكومة، لا من المواطن المرغم على دفع مشاريب لم يتناولها ورفاهية لم يلمسها وقصور لم يسكنها.

الأردن

اضطرابات المنطقة تفاقم الأوضاع الاقتصادية

يفاقم التوتر الجيوسياسي الآخذ في التصاعد منذ بداية الحرب الإسرائيلية، الأوضاع الاقتصادية في الأردن، ما يزيد الضغوط على الحكومة التي تتخذ إجراءات عدة لتأمين إمدادات السلع واستقرار الأسعار

عمان ـ **زيد الدبيسية**

جاء الهجوم الإيراني على إسرائيل، ليل السبت- الأحد، ردّاً على الغارة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق مطلع الشهر الجاري ليزيد من التوتر في المنطقة والذي يلقي بالأساس بظلال سلبية واسعة على الاقتصاد الأردني منذ نحو سبعة أشهر بفعل تضرر العديد من القطاعات من الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، على رأسها السياحة وسلاسل التوريد والاستثمار. ويعد الأردن بحكم موقعه الجغرافي من أكثر البلدان تأثراً بالعدوان الإسرائيلي على غزة وتوتر البحر الأحمر وباب المندب وأخيراً التصعيد المتبادل بين إسرائيل وإيران. ورغم أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات للتعامل مع الآثار الناتجة عن تلك الأوضاع، بخاصة في ما يتعلق بالحدّ من الضغوط التضخمية، بدت الانعكاسات السلبية واضحة خلال الأشهر الماضية، ويتوقع استمرارها خلال الفترة المقبلة، وفق محللين، وتنعكس الاضطرابات المحيطة بالأردن على معدلات النمو ونسب البطالة والصادرات وغيرها من المؤشرات الاقتصادية. ووفق رئيس الوزراء بشر الخصاونة أخيراً فإن العدوان على غزة كان له انعكاسات وأثر تضخمي على الاقتصاد الأردني رغم سعي الحكومة إلى كبح التضخم. وأشار الخصاونة إلى أن أحداث البحر الأحمر رفعت أجور الشحن بنسب تصل إلى 200% من شرق آسيا و60% من أميركا وأوروبا.

ولفت إلى أن مؤشرات الاقتصاد الأردني كانت جيدة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي والتي سبقت العدوان على غزة، قبل أن تلقي تداعيات التوتر الجاري في المنطقة بظلاله على العديد من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها السياحة التي تأثرت بوضوح. بدوره، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن الحكومة الأردنية «أدركت مبكراً الآثار المحتملة للعدوان واضطرابات المنطقة على سلاسل التوريد باعتبارها الأسرع تأثراً، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي هدفت إلى احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن ذلك قدر المستطاع والحد من ارتفاعات الأسعار والمحافظة على المخزون الغذائي». وأضاف عايش أنه رغم الارتفاعات الكبيرة في أجور الشحن، تمكن الأردن من استعادة انتظام سلاسل التوريد التي كانت معرضة لاختلالات كبيرة، لكن هنالك مؤشرات على ارتفاعات قريبة على الأسعار نظراً إلى ارتفاع أجور الشحن ووثائق التأمين، ولا سيما أنّ مخزونات التجار القديمة أوشكت على النفاد، وتم استيراد سلع بالأسعار الجديدة. كانت الحكومة قد وضعت سقوفاً لأجور الشحن لغايات احتساب الرسوم الجمركية، بحيث تبقى على ما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وكذلك فتح مستودعات شركة الصوامع الحكومية أمام القطاع الخاص لتخزين بضائعه بكلف أقل، كما تم توفير تسهيلات ائتمانية لتعزيز استيراد السلع وتسريع إجراءات التخليص على السلع الموردة للأردن من منشأ مختلفة ودعم أسعار السلع في المؤسسات الاستهلاكية المملوكة للحكومة. وأشار عايش إلى أنه رغم إجراءات دعم الأسواق تراجعت بعض القطاعات مثل قطاعات التجزئة والخدمات وارتفاع أسعار النفط والكلف الداخلية، ما يؤدي إلى ارتفاع كلف المعيشة، الذي يتوقع أن ينعكس بوضوح خلال الأسابيع المقبلة على معدل التضخم الذي انخفض إلى ما دون 2% مع احتمال عودة اختلال سلاسل التوريد. وقال: «لعل انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام الماضي إلى 2,3% يظهر أثر الحرب، إذ كان من المتوقع أن يسجل النمو 2,7%، كما أن تداعيات استمرار التوتر يمكن أن يخفض توقعات النمو لهذا العام من 3% إلى 2,6%».

وأضاف أن صندوق النقد توقع أن يتراجع النمو إلى أقل من 2% في حال استمر العدوان الإسرائيلي على غزة لأشهر قادمة ومن ثم نحن نتحدث عن تداعيات خطيرة، والصندوق ذهب إلى أكثر من ذلك، وربما تتوقف إمدادات المياه والغاز من إسرائيل. وقال عايش إن التطورات في المنطقة واحتمالات نشوب حرب إقليمية وإن كانت بعيدة الحدوث، إلا أنها تلقي بظلال سلبية على اقتصاديات دول المنطقة من حيث عزوف المستثمرين والسياح واختلال سلاسل التوريد. وقال مسؤول حكومي لـ«العربي الجديد» إنه سيتم العمل بإجراءات من شأنها المحافظة على الأمن الغذائي وإدامة توفر السلع بأسعار مناسبة في الأسواق. وفي سياق متصل تأثرت العديد من المنشآت والقطاعات الاقتصادية بجملات المقاطعة التي تستهدف منتجات الشركات العالمية التي تدعم دولها العدوان على غزة، حيث توقفت بعضها عن العمل واضطرابات أخرى لتخفيض طاقاتها الإنتاجية ما أدى إلى فقدان حوالي 15 ألف شخص لوظائفهم. وقال وزير السياحة والآثار مكرم القيسي مؤخراً إنّ المقاطعة حرية شخصية وتعبير مكفول للجميع، لكن بلغة الأرقام لها تأثير سلبي على العاملين في بعض المؤسسات التجارية التي قوطعت، والذين يقدر عددهم بين 12 و15 ألف أردني وأردنية، فضلاً عن سلاسل الإنتاج والتوريد التي تستخدمها هذه المؤسسات من السوق المحلي.

4,5%
أظهرت أحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني، نمو الدخل السياحي خلال الشهرين الأولين من العام الجاري بنسبة 4,5% على أساس سنوي، محققاً 1,1 مليار دولار، بينما كان قد قفز بنسبة 27% خلال العام الماضي بأكمله.

سوق خضروات في العاصمة عمّان (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

العراق

البصرة نحو الاستغناء عن العمالة الأجنبية في النفط

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

كشفت الحكومة المحلية في محافظة البصرة أقصى جنوبي العراق، عن مخطط للاستغناء عن العمالة الأجنبية في الشركات النفطية العاملة بالمحافظة، واستبدالهم بالأيدي العاملة من أبناء المحافظة العاطلين. وسجلت المحافظة في الفترات السابقة احتجاجات وتظاهرات عدة، نظمها شباب عاطلون احتجوا على اعتماد الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي على العمالة الأجنبية، وعدم تشغيل أبناء المحافظة. وكانت وزارة النفط والشؤون الاجتماعية في العراق، قد كشفت أخيراً عن أن عدد العمال الأجانب في العراق تجاوز حاجز المليون عامل، والمسجلين من بينهم وفق إجازات عمل رسمية في حدود 71 ألف عامل فقط. ووفقاً لرئيس لجنة العمل في حكومة البصرة المحلية، حيدر المرياني، فإن اللجنة «تعتزم إبعاد العمالة الأجنبية في المحافظة خصوصاً الشركات النفطية في حال تجاوزها نسبة 20% المحددة في قانون العمل المحلي، الذي صوت عليه مجلس المحافظة في دوراته السابقة». وقال المرياني في تصريح لصحيفة الصباح الرسمية، أمس الاثنين، إن لجنته «ستراجع عقود الشركات للاطلاع على نسبة العمالة الأجنبية فيها وإعدادها، خصوصاً تلك التي توفر جميع وسائل الراحة والرواتب الكبيرة التي لا يحظى بها أبناء المحافظة رغم تحملهم التلوث والأمراض السرطانية والفشل الكلوي وغيرها».

وأضاف أنّ «هناك حالات انهيار نفسي لدى الكثير من شباب المحافظة بسبب ما يشاهدونه من عمالة وافدة في تلك الشركات، ما يدعوهم إلى التظاهر باستمرار للضغط على الحكومتين المركزية والمحلية لوضع حلول لشباب المحافظة» مؤكداً أنّ «الحكومة المحلية غير مطلعة على عقود الشركات النفطية ونسبة تشغيل أبناء المحافظة فيها». وشدد على أنّ لجنة العمل في المجلس «ستضع أهدافاً لعملها في السنوات القادمة، منها إحصاء العاملين الموجودين في المحافظة سواء الأجانب أو من المحافظات الأخرى إضافة إلى البصريين». من جهته، أكد عضو نقابة العمال في المحافظة، سعد المياحي، أن عدم تحديد نسبة للعمال الأجانب في الشركات النفطية في المحافظة سبّب رفع نسبة البطالة بين شباب المحافظة، مؤكدا لـ«العربي الجديد»، «ضرورة تنظيم العمل في تلك الشركات، وفرض نسبة معينة من العمال المحليين على كل شركة لامتصاص البطالة». وأضاف المياحي أنه «من غير الممكن أن البصرة المحافظة النفطية يُحرم أبناؤها من العمل وتستقدم الآلاف من الأيدي العاملة من الخارج»، مشدداً على «ضرورة أن تتبنى الحكومة المحلية في المحافظة الملف، وتفرض شروطاً على الشركات».

ويشكل تزايد عدد العمالة الأجنبية غير المنظمة تحدياً آخر للاقتصاد العراقي، يؤدي إلى تزايد البطالة بين العمالة الوطنية وخروج مبالغ مالية شهرية كبيرة بالعملة الصعبة من البلاد، فضلاً عن استغلال التحويلات المالية الخاصة بالعمالة الأجنبية في استحداث وسائل تهريب جديدة للدولار، من شبكات غسل الأموال. وتقدّر الأموال الخارجة من العراق تحويلات مالية للعمال الأجانب بأكثر من 8 مليارات دولار سنوياً، بحسب تقديرات غير رسمية، فضلاً عن الرواتب العالية التي يتقاضاها معظم العاملين الأجانب في الشركات النفطية وغيرها من الشركات العاملة في العراق بصورة غير مبررة بحسب تصريحات رسمية. وفي مقابل أعداد العمالة الأجنبية المتزايدة في العراق، تعتبر مشكلة البطالة بين المواطنين أبرز التحديات التي تواجه حكومة محمد شياع السوداني، إذ تؤكد جميع الأرقام أن نسبة العاطلين آخذة في الاتساع، ومعها يرتفع مؤشر الفقر في دولة غنية بالنفط.

عراقي يقف على سطح منزله الواقع بالقرب من حقل نفط في البصرة (حسين فالح/ فرانس برس)

أخبار العرب

انخفاض بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس الاثنين، على انخفاض مؤشرها العام بنسبة 0,08% ليبلغ مستوى 7111,1 نقطة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 170,3 مليون سهم عبر 17394 صفقة نقدية بقيمة 64,6 مليون دينار (نحو 197 مليون دولار). كما تراجع مؤشر السوق الرئيس بنسبة 0,66% ليبلغ مستوى 5871,8 نقطة من خلال تداول 47,8 مليون سهم عبر 3899 صفقة نقدية بقيمة 6,3 ملايين دينار (حوالي 19,2 مليون دولار).

صعود مؤشر مسقط

صعد مؤشر بورصة مسقط «30»، أمس إلى مستوى 4727,73 نقطة، مكتسبا 27,1 نقطة، وبنسبة 0,58% مقارنةً مع آخر جلسة تداول التي بلغت 4700,59 نقطة. وبلغت قيمة التداول نحو 3,47 ملايين ريال (9,02 ملايين دولار). منخفضة بنسبة 3,6% مقارنة بالجلسة السابقة التي بلغت نحو 3,6 ملايين ريال، وفق البيانات الصادرة عن إدارة البورصة.

ارتفاع استفادة السعوديين من «سكني»

كشف برنامج سكني الحكومي في السعودية عن استفادة 32343 أسرة سعودية من البرنامج خلال الربع الأول من العام الجاري، وذلك بزيادة تتجاوز 15% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، الذي سجل استفادة 27994 أسرة، في حين بلغ عدد الأسر التي سكنت مسكنها الأول 25391 أسرة، وذلك في إطار الجهود المستمرة لتوفير منتجات سكنية وحلول تمويلية متنوعة تُسهم في تحقيق مستهدفات برنامج الإسكان، الذي يستهدف رفع نسبة التملك إلى 70% بحلول العام 2030. ونقلت وكالة الأنباء السعودية، أن عدد الأسر المستفيدة خلال مارس/آذار الماضي بلغ 12184 أسرة، فيما بلغ عدد الأسر التي سكنت مسكنها الأول 9381 أسرة، وذلك بالاستفادة من باقات الدعم الاختيارية التي يتيحها البرنامج للمستفيدين، إذ يقدم عدداً من باقات الدعم السكني لتسهيل تملك المسكن الأول، عبر دعم مالي غير مسترد بمبلغ 100 ألف أو 150 ألف ريال من خلال الشراكة بين صندوق التنمية العقارية والجهات التمويلية.

تقارير عربية

صرافة

التوترات تزيد سطوة الدولار على الجنيه المصري

القاهرة ـ **عادل صبري**

تفرض قوة الدولار الغاشمة سطوتها على الأسواق الدولية، بما يرتد بمزيد من الضغوط على الجنيه المصري الهزيل الذي يتعرض لضربات متواصلة منذ نحو ثماني سنوات. وارتفعت العملة الأميركية بمعدل جنيه في السوق الرسمية، بمجرد فتح أبواب البنوك للعمل بعد فترة إجازة استمرت أسبوعاً، وذلك بعد زيادات سابقة على مدار الأسابيع الماضية. وتدق هذه الزيادة ناقوس الخطر من جديد، مع وجود ضغوط هائلة على الجنيه، ظهرت في الأفق مع تصاعد التوترات بين إيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي، التي تنذر باشتعال أكبر للحرب في المنطقة التي تشهد بالأساس اضطرابات مع وجود حالة عدم اليقين التي تسيطر على الوضع الجيو سياسي في المنطقة.

تؤكد حنان رمسيس خبيرة أسواق المال لـ«العربي الجديد» أن ارتفاع الدولار والعملات الرئيسية مقابل الجنيه خلال الأيام الماضية، جاء مرتبطاً بصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل، الذي دفع إلى زيادة أسعار النفط خلال الأيام الماضية ورفع من قيمة الواردات في دولة تعتمد على استيراد المحروقات وأغلب سلعها الرئيسية. تشير خبيرة أسواق المال والاستثمار إلى أنه رغم توقيع الحكومة اتفاقيات مالية بقيم كبيرة، لبيع أرض رأس الحكمة على البحر المتوسط شمال البلاد بقيمة 35 مليار دولار، والحصول على قروض جديدة من صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي، بمبالغ إجمالية تزيد عن 55 مليار دولار، فإن هذه التدفقات مازال معظمها قيد الإعداد، ولم تصل إلى مرحلة التنفيذ إلا الدفعة الأولى الأخيرة، الأمر الذي يزيد من خسائر قناة السويس من عوائد المرور بالعملة الصعبة.

> الدولار يلامس 50 جنيها بالسوق الموازية ويرتفع إلى 48,5 جنيها بالبنوك

وأوضحت أن المتحصلات بالدولار متأخرة وتحتاج إلى مزيد من الوقت لدخولها في أرصدة البنك المركزي، والمؤسسات المصرية، بينما الحكومة تواجه زيادة كبيرة في حاجتها إلى الدولار لدفع مستحقات الدائنين والإفراج عن السلع الموجودة في الموانئ، واستيراد الأدوية ومستلزمات الإنتاج، بما يزيد الضغوط على طلب الدولار، في وقت تعهدت به الحكومة الالتزام بمرونة سعر الصرف، الأمر الذي يجبر البنوك على رفع سعر العملة الأميركية، وفقا لضغوط الطلب مع قلة العرض. وعاود الدولار ارتفاعه في البنوك والسوق الموازية، أمس الاثنين، بعد رحلة هبوط أمام الجنيه، استمرت 4 أسابيع. وبلغ سعر الدولار في البنك المركزي 47,52 جنيهاً للشراء 47,65 جنيهاً للبيع. بينما صعد في البنوك بما يقارب الجنيه إلى 48,5 جنيه للشراء في المتوسط، بينما يتجاوز هذه المستويات في السوق الموازية ليلامس 50 جنيها.

رصدت «العربي الجديد» عودة الزيادة بقيمة الدولار بالسوق الموازية، لتلبية احتياجات صغار المتعاملين من المقبلين على السفر واستعادة الثقة في حيازة العملة الصعبة، مع استمرار الأداء الحكومي المتراجع في مواجهة الأزمة الاقتصادية، ووجود مخاوف من ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والسلع المستوردة خلال الفترة المقبلة.

وكان الدولار قد شهد تراجعا عند 46,72 جنيها للشراء و47,57 جنيها للبيع، في السوق الموازية منتصف مارس/آذار الماضي، مع تراجع كافة أسعار العملات الأخرى لتقترب من مستوى السعر السائد خلال الفترة القادمة، مع عدم وجود رؤية للمستويات التي سيتوقف عند حدودها، مستمرة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة الذي دخل شهره السابع.

وتراجعه أمام الدولار والعملات الرئيسية

مكتب صرافة في القاهرة (الأناضول)

اسواف

رمضان والعيد يستنزفان التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتحسب التجار في تونس لفترة ركود في الأسواق عقب انتهاء عطلة عيد الفطر، الذي استنزف بجانب شهر رمضان نفقات الكثير من الأسر في البلد الذي يشكو مواطنوه في الأساس من ضغوط تضخمية وتراجع الدخول منذ عدة سنوات. وعلى امتداد الشهرين الماضيين نشطت الحركية التجارية في أسواق تونس مدفوعة بمتطلبات شهر الصيام والعيد رغم الغلاء القياسي للأسعار. ويقرّ طيف واسع من التونسيين ببلوغهم مرحلة الإنهاك المالي خلال هذه الفترة، ما يجبرهم على الدخول في تقشف اضطراري على امتداد الأشهر القادمة لاستعادة توازناتهم المالية. يقول عصام ميساوي (52 عاماً) وهو موظف في دائرة حكومية بالعاصمة تونس إنه أنفق خلال شهر رمضان والعيد ما يزيد على ثلاثة آلاف دينار (حوالي ألف دولار) وهو ضعف مرتبه، مؤكداً أنه سيتدبر أموره لما تبقى من الشهر الجاري بالحد الأدنى من الإنفاق. يؤكد عصام في تصريح لـ«العربي الجديد» أن أغلب الأسر تحتاج إلى ما لا يقل عن شهرين لاستعادة توازناتها المالية، مشيراً إلى أن رواتب نسبة الإشغال نمواً بنسبة 11,2%. وبينت الإحصاءات ارتفاع عدد النزلاء العُمانيين بنسبة 5,7% إلى 141 ألفا و335 نزيلاً. كما ارتفع عدد النزلاء الخليجيين بـ 13,6% مسجلا 25 ألفا و607 نزلاء، وارتفع عدد النزلاء الأوروبيين بنسبة 28,7% ليبلغ 153 ألفا و422 نزيلاً.

نمو إيرادات فنادق عُمان

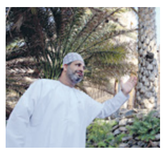

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، ارتفاع إيرادات الفنادق ذات تصنيف من (3-5) نجوم في فبراير/شباط الماضي بنسبة 18% لتصل إلى نحو 52,38 مليون ريال مقارنة بحوالي 44,4 مليون ريال في نفس الفترة من العام الماضي. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي عدد نزلاء الفنادق بنسبة 18,2% مسجلا 433 ألفًا و856 نزيلا مقارنة بـ366 ألفًا و969 نزيلاً في الفترة المقابلة من 2023، فيما سجلت

معدل الرواتب الشهرية لنحو 670 ألف تونسي يعملون في القطاع الحكومي (نحو 450 دولاراً) ينفقون 40% على الطعام والتنقل. وأبرزت الدراسة أن حجم الزيادات في الرواتب التي حصل عليها الموظفون خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2022 تقدر بقيمة 471 ديناراً (حوالي 150 دولاراً). ويحتاج تحقيق العيش الكريم لأسرة تونسية تتكون من أربعة أفراد وفق دراسة أجرتها منظمة «إنترناسيونال الارت تونس» ومعهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسة فريدريش إيبرت (شمال أفريقيا والشرق الأوسط ـ مكتب تونس) في مارس/ آذار 2021 إلى ما لا يقل عن 2400 دينار شهرياً. ويرجح تاجر اللحوم في سوق أريانة القريبة من العاصمة تونس، محمد الكوكي، أن يتواصل إقفال السوق بعد إجازة العيد لنحو 10 أيام ، مشيراً إلى أن من غير المستبعد أن تطول لتصل إلى شهر في ظل التراجع المتوقع في الشراء. ويقول الكوكي في تصريح لـ«العربي الجديد»: «سيكتفي التونسيون بالقدر الأدنى من حاجياتهم خلال المدة القادمة فهم منهكون بنفقات رمضان والعيد، وسيكونون قريباً مع موعد مع عيد الأضحى». ويلفت تاجر اللحوم إلى أن الغلاء كان قياسياً هذا العام، وأن الأسر جابهت المصاريف بالاستدانة المفرطة، وهو ما يؤدي إلى هبوط الطلب بمجرد انقضاء مواسم الاستهلاك، حيث تنكبّ الأسر على سداد ديونها. ويضيف: «يعاني معظم الناس صعوبات مالية، فقد نفدت رواتب شهري مارس/آذار وإبريل/ نيسان بالكامل في توفير احتياجات شهر الصيام والعيد، وسيضطر التونسيون إلى انتظار شهر مايو/ أيار للحصول على موارد جديدة». وبعد منحى تنازلي للتضخم استمر أكثر من سبعة أشهر، استقر التضخم الشهر الماضي في حدود 7,5% وفق البيانات الرسمية، في حين يشير محللون إلى أن نسبة التضخم الواقعية تفوق هذه المستويات في ظل غلاء أسعار الغذاء وغيره من المجموعات التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق.

ويقول الخبير الاقتصادي خالد النوري، إن تهاوي الطلب بعد فترة ذروة يؤدي في الغالب إلى ركود مباشر في الأسواق، حيث يساهم الإنفاق الأسري بنحو 73% من الطلب الكلي. ويوضح النوري لـ«العربي الجديد» أن الطلب يتراجع عقب كل ذروة استهلاك بنسبة لا تقل عن 30%، لافتاً إلى أن الركود في الحالة التونسية لا يؤثر على الأسعار، ولا سيما المواد الغذائية. وتؤثر مواسم الركود المتواترة، بحسب النوري، في نسبة النمو الاقتصادي العامة، لكنه يرجح انعتاش الاستهلاك مجدداً بحلول الموسم السياحي وفصل الصيف، لكن النوري يلفت إلى أن اعتماد النمو على الطلب المحلي بتزايد يؤكد هشاشة الوضع، خاصة في ظل غياب الرافعات الأساسية الأخرى للنمو وهي التصدير والاستثمار. وبلغت نسبة النمو الاقتصادي خلال العام الماضي نحو 0,4%، متأثرة بأزمة جفاف متواصلة منذ خمس سنوات، أهلكت المحاصيل الزراعية، وسط توقعات أن يصل النمو خلال العام الحالي 2024 إلى 1,6%. ودخلت البلاد في ركود اقتصادي بنهاية 2023، وعادت البطالة الارتفاع إلى 16,4% مقارنة بـ15,2% في 2022، في حين يعيش أربعة ملايين تونسي تحت خط الفقر، وفق البيانات الرسمية.

أخبار العالم

ارتفاع صادرات التكنولوجيا الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا الجنوبية، أن صادرات الدولة من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتفعت للشهر الخامس على التوالي في مارس/آذار الماضي، مدفوعة بالأداء السنوي القوي لأشباه الموصلات. ووصلت قيمة صادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 18,8 مليار دولار الشهر الماضي، بزيادة 19,4% عن نفس الشهر من العام الماضي الذي سجل صادرات بقيمة 15,8 مليار دولار، وفقا للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس الاثنين. في المقابل انخفضت واردات كوريا الجنوبية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 1,2% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 11,7 مليار دولار، مما أدى إلى فائض تجاري قدره 7,1 مليارات دولار في هذا القطاع. وحسب النوع ، قفزت صادرات الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) بنسبة 33,9% على أساس سنوي إلى 11,7 مليار دولار الشهر الماضي، وهو أعلى مستوى منذ يونيو/حزيران 2022

استثمارات صينية أكبر في مرافق شحن السيارات

قال فو جين لينغ المسؤول في وزارة المالية الصينية، إن الميزانية المركزية الصينية تخطط لتخصيص أموال لدعم مشروع تجريبي لتعزيز مرافق شحن مركبات الطاقة الجديدة في المقاطعات. وأضاف فو أن الخطوة المذكورة تهدف إلى معالجة النقص في مرافق الشحن بالمناطق الريفية في البلاد، وتحسين بيئة الاستهلاك لمركبات الطاقة الجديدة. ويشكل الاستثمار المُتّعهد به جزءاً من الجهود المستمرة التي تبذلها البلاد لتعزيز الاستهلاك والاستثمار الجديد والتحول منخفض الكربون، وفق وكالة شينخوا الصينية، أمس.

أسواق

تتأرجح التحليلات حول تبعات الهجوم الإيراني على الأسواق العالمية، وذلك وسط انتظار شكل الرد الإسرائيلي. وتسود المخاوف من ارتفاع النفط، وما لذلك من تأثير على كافة الأسواق المرتبطة

قلق الاقتصاد العالمي

الهجوم الإيراني يربك أسواق النفط والمال

لندن ـ **العربي الجديد**

يواجه الاقتصاد العالمي حالة من القلق وتفاوت التحليلات، على وقع محاولات بتنبؤ نوعية الرد الإسرائيلي على الهجوم الإيراني ومداه. عملياً، لم يُظهر المتعاملون في الأسواق الدولية، ومنها الإسرائيلية، ردة فعل عنيفة مع افتتاح التداول الاثنين، مع تزايد التوقعات بأن يكون الصراع محصوراً في ظل الضغوط الأميركية على الاحتلال لعدم توسيع رقعة الحرب. إلا أن هذا الارتياح يعتبره بعض المحللين مبالغاً فيه، لا بل إن محللي «سيتي غروب» حذروا من أن أسعار النفط قد ترتفع فوق 100 دولار للبرميل، إذا تصاعد الصراع بين إسرائيل وإيران. وانخفض خام برنت، المؤشر الدولي، إلى ما دون 90 دولارًا يوم الاثنين، بعد أن ارتفع في البداية إلى 91,05 دولارًا للبرميل، بعد أن شنت طهران ضربات ضد الاحتلال في وقت متأخر من يوم السبت.

وتوقع محللو سيتي أن تظل التوترات «مرتفعة للغاية» في الشرق الأوسط. وكتب المحلل ماكس لايتون في مذكرة للعملاء نقلتها «تليغراف» البريطانية: «ما لا يتم تسعيره في السوق الحالية، من وجهة نظرنا، هو استمرار محتمل للصراع المباشر بين إيران وإسرائيل، والذي نقدّر أنه قد يؤدي إلى تداول أسعار النفط بما يصل إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، حسب طبيعة الأحداث». وكان الهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع هو المرة الأولى التي تشن فيها إيران هجوماً عسكرياً على إسرائيل، على الرغم من عقود من العداء، وذلك رداً على استهداف القنصلية الإيرانية في سورية. وارتفعت أسعار الذهب، الاثنين، مع بحث التجار عن ملاذات آمنة بعد الهجوم الانتقامي الإيراني. ودفع الهروب إلى بر الأمان الذهب إلى الارتفاع أكثر من 0,5 في المائة إلى 2356,39 دولارا للأوقية، قريبا من أعلى مستوى قياسي عند 2369,32 دولارا. وقال ستيفن إينيس، الشريك الإداري في مؤسسة آس بي آي المالية لـ«تليغراف»: «على الرغم من أن هجوم الطائرات بدون طيار قد احتل عناوين الأخبار، إلا أن تأثيره المباشر على الأسواق العالمية، خاصة أسعار النفط والمخاوف المتعلقة بالتضخم، قد يكون ضعيفاً». أما محلل مجموعة غولدمان ساكس الاستثماري الأميركي فقالوا في مذكرة: «الرد الإسرائيلي المحتمل على الهجوم الإيراني غير مؤكد إلى حد كبير، ومن المرجح أن يحدد مدى التهديد لإمدادات النفط الإقليمية. إن إنتاج الخام الإيراني ارتفع بأكثر من 20 في المائة خلال العامين الماضيين إلى 3,4 ملايين برميل يوميا، أو نحو 3,3 في المائة من المعروض العالمي. لذلك «إذا قامت السوق بتسعير احتمالية أكبر لانخفاض الإمدادات الإيرانية، فإن هذا يمكن أن يساهم في ارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية». وقالت دينا اسفندياري، وهي مستشارة كبيرة لشؤون الشرق الأوسط في معهد اي سي جي البريطاني، لـ«بلومبيرغ» «الشيء الوحيد الذي يغير قواعد اللعبة هو أن الولايات المتحدة أوضحت أنها لن تدعم الانتقام الإسرائيلي، لذا فإن هذا قد يقيد تل أبيب إلى حد ما»، فيما يتعلق بالرد على طهران.

أما المجموعة أن ج الصرفية العالمية فاعتبرت في بيان أن «الخطر الأول هو أن العقوبات النفطية التي قد يتم تطبيقها بشكل أكثر صرامة ضد إيران، قد تؤدي إلى فقدان ما بين 500 ألف إلى مليون برميل يوميا من إمدادات النفط. وتشمل النتائج المحتملة الأخرى قيام إسرائيل بمهاجمة البنية التحتية للطاقة الإيرانية، أو قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز». إلا أن رئيس كلية «كوينز» بجامعة كامبريدج البريطانية والخبير الاقتصادي العالمي، محمد العريان، كتب في «بلومبيرغ» الاثنين أن صدمة أسعار الطاقة التي قد تتبع مثل هذا التصعيد الإضافي من شأنها أن تخنق التعافي في قطاع التصنيع، وتزيد من تعقيد صورة التضخم في الولايات المتحدة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تكثيف التحرك نحو المزيد من التفتت الاقتصادي والمالي الدولي. وذهب موقع «فورتشن» إلى الترجيح بأن التوتر المتزايد في الشرق الأوسط في أعقاب الهجوم الإيراني على إسرائيل يمنح الاحتياطي الفيدرالي سببًا أكبر للتباطؤ في تخفيضات أسعار الفائدة، حيث إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يعطل معركة البنك المركزي ضد التضخم.

وكتب نيل شيرينغ، كبير الاقتصاديين في مجموعة كابيتال إيكونوميكس، في مذكرة يوم الأحد: «إن المخاطر الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي هي ما إذا كان هذا يتصاعد الآن إلى صراع إقليمي أوسع، وما هو الرد في أسواق الطاقة». «إن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يعقّد الجهود الرامية إلى إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في الاقتصادات المتقدمة، ولكن لن يكون له تأثير مادي على قرارات البنك المركزي، إلا إذا أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى التضخم الأساسي». وقال شيرينغ: «لا تزال أسواق الطاقة هي آلية النقل الرئيسية من التوتر الإقليمي إلى بقية الاقتصاد العالمي». واستشهد بقاعدة عامة تقول إن زيادة بنسبة 10 في المائة في أسعار النفط تترجم إلى 0,1 إلى 0,2 نقطة مئوية من التضخم الإجمالي الإضافي في الاقتصادات المتقدمة. وقد أدت علامات التضخم الثابت إلى إضعاف الآمال في أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي قريبا في خفض أسعار الفائدة. كما كان محافظو البنوك المركزية يتطرقون إلى هذه النقطة أيضاً. وحذر الخبراء من أن الرد العنيف من جانب إسرائيل قد يؤدي إلى تفاقم الصراع، وتقييد إمدادات النفط من المنطقة، ورفع الأسعار. وقالت حليمة كروفت، رئيسة استراتيجية السلع العالمية في آي بي سي كابيتال، لـ«فايننشال تايمز»: «إن الانتقام الإسرائيلي الكبير يمكن أن يؤدي إلى دورة انتقامية مزعزعة للاستقرار، ويدفع هذا الصراع إلى أعلى سلم التصعيد. في مثل هذا السيناريو، نعتقد أن المخاطر على النفط ليست ضئيلة».

وأضافت: «بينما تفتقر إيران إلى القدرة على إغلاق مضيق هرمز، يبدو أنها تحتفظ بالقدرة على تكرار قواعد اللعبة لعام 2019، المتمثلة في مهاجمة الناقلات وخطوط الأنابيب والبنية التحتية الحيوية للطاقة». وأي ارتفاع في الأسعار سيأتي في لحظة حساسة بشكل خاص بالنسبة للرئيس الأميركي جو بايدن، الذي يكافح من أجل بيع سجله الاقتصادي للناخبين قبل انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني وسط ارتفاع التضخم بشكل عنيد. ويهدد الارتفاع الإضافي في أسعار النفط الخام بتفاقم الأسعار المرتفعة بالفعل في محطات الوقود قبل أشهر من توجه الأميركيين إلى صناديق الاقتراع. ويبلغ متوسط أسعار البنزين في الولايات المتحدة 3,63 دولارات للغالون، بزيادة نحو 15 في المائة منذ بداية العام. أما في السوق الإسرائيلية فقد ارتفع سعر الشيكل لينخفض الدولار بنسبة 1 في المائة (مقابل سعره التمثيلي يوم الجمعة) ويتداول عند 3,72 شيكل، وانخفض اليورو بنسبة 1,1 في المائة إلى حوالي 3,97 شيكل. ويوم الجمعة، كان هناك ارتفاع حاد في سعر الدولار في الأسواق العالمية، وفي إسرائيل أيضا، على خلفية تقارير عن هجوم إيراني محتمل على إسرائيل، إلى جانب رد الفعل على ارتفاع التضخم في الأرقام الصادرة يوم الأربعاء في الولايات المتحدة. وقال الاقتصادي يوناتان كاتس عقب الرد الإيراني، لموقع «كالكاليست» الإسرائيلي، الاثنين «تصاعد الصراع مع إيران يدعم انخفاض قيمة الشيكل، على الأقل على المدى القصير، لكن من السابق لأوانه معرفة كيف ستتطور الأحداث». ويأتي ذلك بعد أسبوع من قرار بنك إسرائيل بترك سعر الفائدة دون تغيير عند 4,5 في المائة. وتم تبرير القرار بعدم اليقين الذي يحيط بالحرب، مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات المخاطر لاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب المخاوف من تجدد تفشي التضخم. وفي التوقعات الكلية التي نشرها قسم الأبحاث في البنك المركزي، تم تحديث توقعات العجز إلى مستوى 6,6 في المائة (على غرار الحد الأقصى الذي حدده القانون)، بعد أن كانت التوقعات السابقة 5,7 في المائة. وفيما يتعلق بالتضخم أيضًا، تم تحديث التوقعات صعودًا إلى مستوى 2,8 في المائة في نهاية عام 2024.

متعاملون في بورصة نيويورك، 10 إبريل 2024 (سبنسر بلات/ Getty)

تصريحات تعزز الاضطراب

ادت التصريحات حول الرد الاسرائيلي الى تعميق الاضطراب في الاسواق، خاصة بعدما نقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين اميركيين انهم يتوقعون ان ترد إسرائيل على الهجمات الايرانية، الاثنين. وتلقّى الدولار دعما من تصاعد الأزمة في الشرق الاوسط، وكانت اكبر خسائر يوم الاثنين من نصيب الين الياباني، مسجلا ادنى مستوى في 34 عاما عند 153,85 للدولار. وهبطت عملة بيتكوين الى اقل من 62 الف دولار الاحد، لتتداول عند 65343 دولارا الاثنين.

زيادة بنسبة 10% في اسعار النفط ترفع التضخم العالمي 0,2%

الوظائف الشاغرة تزيد في إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

سُجل ارتفاع كبير في عدد الوظائف الشاغرة في مارس/آذار في الاقتصاد الإسرائيلي، ويعود ذلك بالأساس إلى قلة العاملين في مجالات الترفيه والغذاء والتجارة والبناء. وقفز عدد الوظائف الشاغرة بنسبة 6 في المائة، من 125 ألفاً في فبراير/ شباط إلى 133 ألفاً في مارس. وهذه زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بـ 11000 وظيفة شاغرة في ديسمبر/ كانون الأول. وارتفعت نسبة الوظائف الشاغرة بين جميع الوظائف في الاقتصاد من 4,1 في المائة في فبراير إلى 4,33 في المائة في مارس. وذلك بحسب ما نشره الاثنين مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي. وفي الفترة التي أعقبت الخروج من الكورونا، مع بداية عام 2022، حدثت قفزة كبيرة في عدد الوظائف الشاغرة إلى ذروة تجاوزت 150 ألفاً. وفقاً لموقع «كالكاليست» الإسرائيلي.

وكان هناك انخفاض بنسبة 2 في المائة في عدد الوظائف الشاغرة لمطوري البرمجيات وانخفاض بنسبة 5 في المائة في عدد الوظائف الشاغرة للمهندسين. في المقابل، هناك زيادة بنسبة 28 في المائة في الطلب على النُدُل والسقاة، وزيادة بنسبة 18 في المائة في الطلب على عمال المبيعات، وزيادة بنسبة 11 في المائة في الطلب على عمال البناء، وزيادة بنسبة 19 في المائة في الطلب على السائقين.

ارتفاع الطلب على عمال البناء (Getty)

شركات النفط تخوض «معركة بقاء»

توقع ارتفاع في التكاليف (Getty)

سفاغوة ـ **العربي الجديد**

يواجه قطاع الشحن البحري العالمي أوقاتاً أكثر تحدياً بعد أن كثفت إيران التوترات في غرب آسيا من خلال شن هجوم غير مسبوق بطائرات بدون طيار وصواريخ على إسرائيل، مما تسبب في تعطيل سلسلة التوريد وزيادة احتمال اختناق طرق الشحن، كما قال خبراء لموقع إيكونوميك تايمز. ولفت الموقع المتخصص، أمس الاثنين، إلى وجود قلق بشأن احتمال إغلاق بعض المسارات البحرية في الخليج العربي، على الرغم من أن الكثيرين يحتفظون بالأمل في نزع فتيل التوتر في المنطقة. ويتصل الخليج العربي بخليج عمان في الشرق عن طريق مضيق هرمز، وهو أحد أهم نقاط الاختناق الإستراتيجية في العالم. وتقدر تكلفة تحويل مسار كل سفينة بنحو 30 مليون دولار عبر رأس الرجاء الصالح من قناة السويس، بحسب دانيش سلطان، المدير الإداري لشركة باك مارين سيرفيس في سنغافورة.

وقال كولين إر وين جي، مدير قسم النقل في شركة سوميتومو ميتسوي المصرفية، في مؤتمر سنغافورة البحري الذي يعقد في الفترة من 15 إلى 19 إبريل/ نيسان، إن تكاليف الشحن ارتفعت بالفعل بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف مقارنة بمستوى ما قبل فيروس كورونا. ويضيف تحويل مسار سفينة عبر رأس الرجاء الصالح ما بين 12 إلى 13 يوماً من الرحلة الإضافية مقارنة بالإبحار عبر قناة السويس.

تخبط في حركة الطيران وتحذير أوروبي

واجهت شركات الطيران العالمية اضطرابات في الرحلات الجوية الاثنين، بعدما أدت الهجمات التي شنتها إيران على إسرائيل بصواريخ وطائرات مسيرة إلى تقليص الخيارات أمام الطائرات التي تحلق بين أوروبا وآسيا. وأعادت وكالة سلامة الطيران التابعة للاتحاد الأوروبي الاثنين التأكيد على توصيتها للخطوط الجوية بتوخي الحذر في المجالين الجويين لإيران وإسرائيل، وقالت إنها وبالتعاون مع المفوضية الأوروبية «تواصل مراقبة الوضع عن كثب لتقييم أي مخاطر محتملة على سلامة شركات الطيران في الاتحاد الأوروبي ومستعدة للتصرف وفقاً للحاجة».

وأوضحت الوكالة في مذكرة نشرها موقع سويس إنفو أن توجيهات سلامة الطيران المعمول بها بالفعل لشركات الطيران المتعلقة بإسرائيل وإيران لا تزال سارية. وتتضمن تلك التوجيهات توخي الحذر ومتابعة جميع الإعلانات والتوجيهات الجوية المتاحة حول إسرائيل والمجال الجوي المجاور حتى مسافة 100 ميل بحري. وتسبب الرد الإيراني على إسرائيل بأكثر من 300 صاروخ وطائرة مسيرة، والتي أسقط نظام القبة الحديدية الدفاعي الإسرائيلي معظمها بدعم من الولايات المتحدة ودول أخرى، في حدوث فوضى في قطاع الطيران. واضطرت ما لا يقل عن 12 شركة طيران إلى إلغاء أو تعديل مسار رحلاتها خلال اليومين الماضيين، بما في ذلك شركات كانتاس ولوفتهانزا الألمانية وينوايتد إيرلاينز وإير إنديا. كان هذا أكبر اضطراب للسفر الجوي منذ الهجوم على مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وفقا لمارك زي، مؤسس «او. بي إس غروب» التي تراقب المجال الجوي والمطارات. وقال زي لوكالة رويترز: «منذ ذلك الحين لم نواجه موقفا حيث تم إغلاق العديد من المجالات الجوية المختلفة بهذا التتابع السريع، وهذا يخلق الفوضى»، مضيفا أن الاضطرابات من المرجح أن تستمر بضعة أيام أخرى.

كما استأنفت كل من الأردن والعراق ولبنان الرحلات الجوية فوق أراضيها. وقالت شركات الطيران الكبرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك طيران الإمارات والخطوط الجوية القطرية والاتحاد للطيران، الأحد إنها ستستأنف عملياتها في المنطقة بعد إلغاء أو تغيير مسار بعض الرحلات. وقال محلل الطيران المستقل، بريندان سوبي، إنه لم يتضح بعد ما إذا كانت الاضطرابات في الأونة الأخيرة ستؤثر على طلب الركاب، الذي ظل قوياً على الرغم من الصراعات المستمرة في أوكرانيا وغزة. وأضاف: «إذا استمر الوضع السياسي والصراعات في التصاعد، فسيشعر الناس في مرحلة ما بالقلق بشأن السفر، لكن هذا لم يحدث حتى الآن».

(رويترز، العربي الجديد)

مطار بن غوريون في تل أبيب، 14 إبريل 2024 (Getty)

رؤية

لبنان وصندوق النقد
المسار المعلّق

علي نور الدين

بحلول شهر نيسان/أبريل من هذا العام، يكون قد مرّ عامان بالضبط على توقيع الاتفاق على مستوى الموظفين بين لبنان وصندوق النقد الدولي، ذلك الاتفاق المبدئي، حدّد للبنان مجموعة من الشروط التي يفترض تنفيذها، على مستوى أزمات الدين السيادي والنظام المصرفي والماليّة العامّة، كي يتم قبول البلاد ضمن برنامج التمويلي مع الصندوق. وحتّى هذه اللحظة، مازال ذلك المسار معلّقًا، تمامًا كحال خطّة الحكومة الماليّة وسائر الملفّات المتعلّقة بالأزمة الاقتصاديّة. خلال السنوات الأربع الماضية، تخلّفت عشر دول نامية –من بينها لبنان- عن سداد ديونها السياديّة، لأسباب اقتصاديّة وماليّة متباينة. وجميع هذه الدول، باستثناء لبنان، تمكنت من التفاوض مع دائنيها على برامج لإعادة هيكلة الديون، من أجل العودة إلى أسواق الدين العالميّة. وفي ثماني حالات، أنجزت هذه الدول المتعثّرة اتفاقات تمويليّة مع صندوق النقد، لإقناع الدائنين بجديّة خطط التصحيح الماليّة. ووحده لبنان، من بين الدول التي تعثّرت منذ العام 2020، لم يبدأ بعمليّة التفاوض مع الدائنين أصلًا. على هذا النحو، لم يضع لبنان منذ بداية أزمته خططًا تصحيحيّة تعفيه من الحاجة لبرامج صندوق النقد، وفقًا للموارد المتاحة في البلاد.

وبعد التخلّف عن سداد الديون، وحصر الخيارات الحكوميّة بتلك التي تمرّ عبر برامج صندوق النقد، لم تلتزم الطبقة السياسيّة اللبنانيّة برزمة الإصلاحات المتفق عليها مع الصندوق. وبهذا الشكل، بات لبنان يواجه احتمالات السير في «أزمة لن تنتهي أبدًا»، وبعواقب «لا رجعة فيها»، كما حذّر الصندوق اللبنانيين قبل عام في بيانه. في واقع الأمر، ثمّة من يسأل اليوم عن سرّ حاجة لبنان لصندوق النقد، في هذه المرحلة بالذات من الأزمة. إذ إن حجم التمويل الموعود، بحسب الاتفاق على مستوى الموظفين، لن يتخطّى الثلاثة مليارات دولار، سيحصل عليها لبنان خلال فترة تصل إلى 46 شهرًا. وكما هو معلوم، لا يمثّل هذا التمويل سوى جزء يسير من فجوة خسائر النظام المالي، التي يتخطى حجمها حدود الـ 73 مليار دولار. ومن القيمة الاسميّة لسندات اليوروبوند المستحقة، التي تتجاوز الـ 31,31 مليار دولار من دون الفوائد.

غير أن الحاجة لبرنامج صندوق النقد حاليًا، لم تعد ترتبط بقيمة التمويل الزهيد نفسه. فبعد أربع سنوات من التعثّر في سداد سندات الدين السيادي، وبعد فشل لبنان المتكرّر في تنفيذ الإصلاحات الماليّة والنقديّة، باتت الحكومة تحتاج إلى برنامج الصندوق كشهادة ثقة دوليّة، قبل التفاوض مع الدائنين وإقناعهم بإعادة هيكلة ديونهم. بهذا المعنى، بات برنامج صندوق النقد ضمانة تؤكّد للدائنين أنّ هناك طرفا خارجيا، سيواظب على مراقبة تنفيذ لبنان لخطة التعافي الماليّة المُعلنة، وثمّة ضرورة دائمة للتذكير بأنّ وصفات الصندوق المعروفة مُنيت بالفشل في الكثير من البلدان، وهو ما يفرض الحذر من استيراد خططه المعلبة والجاهزة، من دون الالتفات إلى الخصوصيّات المحليّة. لكن بالنسبة للدائنين، سيوفّر الصندوق عامل اطمئنان، من خلال المُراجعة الفصليّة التي يُجريها، قبل صرف كل شريحة من شرائح القرض. فأصحاب السندات باتوا يدركون أنّ أي رقابة خارجيّة، مهما كان نوعها، ستبقى أفضل من الاتكال على طبقة سياسيّة لم تُثبت جدارتها بإدارة أزمة من هذا النوع.

في الوقت نفسه، من المعلوم أن معظم الجهات الدوليّة المانحة والمُقرضة، التي ينتظر لبنان دعمها خلال مسار التعافي المالي، باتت تربط تقديم التمويل بدخول لبنان في برنامج صندوق النقد. فعلى سبيل المثال، ثمّة 11 مليار دولار من الاستثمارات والهبات والقروض المرصودة للبنان، منذ عقد مؤتمر «سيدر» عام 2018. لكن استكمال برامج الدعم المنصوص عنها في المؤتمر بات متعذّرًا، بعد تعثّر لبنان في سداد ديونه عام 2020، بانتظار توقيع الاتفاق النهائي مع صندوق النقد.

أمّا الأهم، فهو أن استقطاب الاستثمارات والودائع إلى النظام المالي، بعد إعادة هيكلته ومعالجة فجواته، سيكون صعبًا، من دون مسار متفق عليه مع جهة دوليّة، لمراقبة عودة الانتظام إلى القطاع المصرفي. فمرور القطاع بأربع سنوات من التعثّر، وامتناعه عن سداد الودائع لمستحقيها، أفقده الثقة في أسواق المال وعلى مستوى المودعين. والعودة إلى المنافسة واجتذاب التحويلات من الخارج، باتت تستدعي إشراك الصندوق في الإشراف على خطّة إعادة الهيكلة. في بداية الأزمة، كان من الممكن أن تعمل الحكومة اللبنانيّة على خطّة ماليّة شاملة بالاتفاق مع الدائنين والمصارف، لإعادة جدولة الديون العامّة وتصحيح وضعيّة القطاع المصرفي المحلّي، من دون المرور بصندوق النقد.

لكن بعد التخلّف عن دفع السندات السياديّة، وتعثّر القطاع المصرفي المحلّي، ومن ثمّ مرور أربع سنوات من دون تنفيذ أي خطّة تعاف ماليّة، لم تعد الدولة اللبنانيّة تملك المصداقيّة الدوليّة اللازمة لعقد تفاهمات من هذا النوع، إلا بعد الاستحصال على دعم ومراقبة صندوق النقد. على مستوى السياسة النقديّة، يمكن القول إن لبنان حقّق خلال الفترة الماضية الشروط الأساسيّة التي نصّ عليها الاتفاق على مستوى الموظفين مع صندوق النقد. فأسعار الصرف المعتمدة من قبل مصرف لبنان ووزارة الماليّة، في الغالبيّة الساحقة من المعاملات المصرفيّة والضريبيّة، باتت موازية لسعر صرف السوق السوداء. وبهذا الشكل، لم تتمكّن السلطتان النقديّة والسياسيّة عن تنفيذ شروط الصندوق القاسية على المستوى المعيشي أو الشعبي، مثل تصحيح أسعار الصرف المعتمدة لاستيفاء الرسوم والضرائب وفواتير الخدمات العامّة. لكن في المقابل، مازالت العقدة الأساسيّة، التي تحول دون استكمال تنفيذ باقي الشروط، تكمن في الجانب المتعلّق بمعالجة خسائر القطاع المصرفي. إذ مازالت النخب الماليّة والسياسيّة تتمنّع عن تنفيذ مطالب الصندوق المتعلّقة بتدقيق ميزانيّات المصارف التجاريّة، ووضع قانون خاص لإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وخلال شهر شباط/فبراير الماضي، نجحت جمعيّة المصارف في فرض شروطها على الحكومة اللبنانيّة، من خلال سحب مسودّة مشروع قانون إعادة الهيكلة عن طاولة مجلس الوزراء. بهذا المعنى، باتت عرقلة الاتفاق مع الصندوق حرصًا على مصالح هذه النخب بالتحديد. أمّا الجانب الأخطر من الأزمة الراهنة، فهو أنّ السلطة السياسيّة لم تباشر بعد التفاوض مع حملة سندات الدين السيادي، لوضع خطّة إعادة هيكلة الدين، كما نص الاتفاق مع الصندوق.